الضرائب، وتقيد المهاجرة ان لم توقف، وتؤمن لكل فلاح ملكيته في ارضه. ثم تطرقت اللجنة الى مشكلة الاراضي العربية، وطالبت بوضع ضمان للعرب في اراضيهم، وتطرقت الى وضع الفلاح العربي بالقول ان الادعاء بان الفلاح لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية لم يؤيد اختبارنا في فلسطين... ولهذا نرى ان الفلاحين العرب يهتمون في الامور السياسية اكثر من كثير من اهالي اوروبا»[٤٠].

اما السبب المباشر ـ حسب تقرير اللجنة ـ للاضطرابات، فهو تظاهر اليهود عند حائط المبكى في ١٥ آب (اغسطس) سنة ١٩٢٩، والمقالات المهيجة في الصحف، والحملات التحريضية بين الاهالي، وتوسيع الوكالة اليهودية؛ والسبب الأخير، والاكثر أهمية، هو «حالة الشعور العام الذي نشأ عن الغموض في السياسة والاعتقاد بأن قرارات حكومة فلسطين يمكن ان تتأثر بالاعتبارات السياسية لمصلحة اليهود»[٤١].

وخلصت اللجنة، في تقريرها، الى ضرورة «اصدار بيان صريح جلي عن السياسة التي تنوي حكومة جلالته اتباعها في فلسطين تفسر فيه، بجلاء، المعنى الذي تعلق على احكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في تلك البلاد. فبيان تشرشل في سنة ١٩٢٢ لم ينجح في ازالة الغموض الذي ساد [في] البلاد بشأن سياسة الحكومة». وتقترح اللجنة، كتدبير عاجل، «ان تعود الحكومة فتؤكد ان المركز الخاص الذي اعطي للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها الاشتراك، في اي درجة كانت، في حكومة فلسطين، وان يوضع تفسير دقيق لمعنى المادة الرابعة من صك الانتداب، المتعلقة بمهمة الوكالة اليهودية». واوصت اللجنة الحكومة البريطانية «بان تصدر تصريحاً جلياً، حازماً، عن السياسة التي تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة الى فلسطين، ومراقبتها في المستقبل، واعادة النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة، بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي حصلت في الماضي». اما في موضوع الاراضي، فاللجنة أوصت «بتنظيم سياسة الاراضي على ضوء ما ينجلي عنه تحقق علمي بواسطة خبراء حول امكان ادخال اساليب الزراعة الحديثة في فلسطين، على ان تؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الارياف الحاليين الطبيعية؛ اذ لا توجد ارض ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها الا باحلالهم محل الاهالي الحاليين... فلا مفر من ايجاد طريقة لحماية المزارعين الحاليين، للحيلولة دون اجلائهم عن الاراضي التي يزرعونها، وايجاد وسائل اخرى لاقراض فقراء المزارعين، في سبيل تحسين الزراعة». واما بشأن الحكم الدستوري، فاللجنة ذكرت انها لا تود ان تبدي توصية حوله، ولكنها ترى ان يؤخذ في عين الاعتبار «شعور الاستياء واسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكم الذاتي، مع انه كان لهم، بموجب الدستور العثماني، نواب في مجلس النواب بالاستانة، وان اخوانهم في الاقطار العربية المجاورة يتمتعون بحكومات نيابية وطنية، والشعب العربي الفلسطيني متحد في مطالبته بحكومة نيابية...». اما في ما يتعلق بحائط المبكى، فقد اوصت اللجنة «بالاسراع في تعيين لجنة دولية من قبل مجلس عصبة الامم، بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب، للفصل في الحقوق والمطالب المتعلقة به»[٤٢].

وقد اعترفت لجنة شو بملكية المسلمين للحائط، وكذلك بملكية الرصيف الذي بجانبه، على ان تقصر زيارة اليهود له على الوجه الذي كان لهم في بدء الاحتلال، من دون ابواق وستائر ومقاعد وغيرها، سوى ادوات عبادة حددها القرار بالنص، يجلبونها معهم في اوقات معينة[٤٣].